

تأثير تطبيق النظام المحاسبي المالي على تعزيز جودة المعلومات

د. / العبد محمد* & أ. / بن زازة منصورية**

Abstract:

Le but de ce papier de recherche est de trouver la relation entre l'application du système comptable financier et la qualité de l'information financière, en effet ; l'Algérie, s'est adaptée aux réformes à travers le transfert du système comptable national au système comptable financier qui puise la plupart de ses données des normes comptables internationales, pour réaliser un ensemble de buts dont le plus important est celui de produire des états financiers caractérisés par des informations spécifiques qui aident ses utilisateurs à prendre les meilleurs décisions économiques.

Les mots clés: Système comptable financier, Norms IAS-IFRS, Les états financiers, Caractéristiques qualitatives de l'information financière.

ملخص:

تهدف الدراسة في هذه الورقة البحثية إلى إيجاد العلاقة بين تطبيق النظام المحاسبي المالي وجودة المعلومات المالية؛ في الواقع، نجد أن الجزائر انتهجت منهج الإصلاح في النظام المحاسبي المالي من خلال الانتقال من نظام المخطط المحاسبي الوطني إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يستمد معظم طبياته من معايير المحاسبة الدولية من أجل تحقيق مجموعة من الأهداف والتي في مقدمتها إنتاج قوائم مالية تتميز بمعلومات ذات خصائص نوعية، تساعد مستخدميها على إنجاز أنجع القرارات الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: النظام المحاسبي المالي، معايير المحاسبة الدولية، القوائم المالية، الخصائص النوعية للمعلومة المالية.

* أستاذ محاضر (أ) - جامعة مستغانم

** أستاذة مشاركة - جامعة مستغانم

مقدمة:

في ظل التحولات الاقتصادية التي شهدتها الجزائر، وانتقالها من نظام الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق، كان لزاماً عليها أن تنتهج منهج الإصلاح في النظام المحاسبي من خلال الانتقال من نظام المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975 الذي لا يساير هذه التحولات ولا يستجيب لمتطلباتها بالشكل اللازم، إلى تبني نظام محاسبي مالي يتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، والذي يهدف إلى إنتاج معلومات مالية مميزة وذات جودة عالية، وذلك من خلال توفير الأحكام وضبط الممارسات لضمان توفر تلك المعلومات على الخصائص المميزة المانحة للجودة المرجوة بالاعتماد على القوائم المالية التي تعتبر من أهم وسائل الاتصال بين المؤسسة والأطراف الأخرى التي تهمها وضعية هذه المؤسسة، ولمقابلة احتياجات هذه الأطراف من المعلومات المالية، تؤكد المعايير المحاسبية الدولية على ضرورة أن تقوم المؤسسات بإعداد قوائم مالية ذات الغرض العام تمكن كل المستخدمين من تحديد الوضعية المالية للمؤسسة موضع التشخيص بدقة من أجل اتخاذ أنجع القرارات الاقتصادية.

من خلال هذه الورقة البحثية، سيتم محاولة إبراز دور النظام المحاسبي المالي الذي يتماشى في معظمه والمعايير المحاسبية الدولية في تقديم معلومات ذات جودة عالية تمتاز بالشفافية والمصداقية.

(1) المدخل للنظام المحاسبي المالي:

سارعت معظم دول العالم إلى تنظيم المحاسبة من خلال إصدار معاييرها، غير أن إصدار المعايير ليست عملية إجرائية بحثية، وإنما تتوقف على عدة عوامل ذات أبعاد نظرية وتطبيقية تختلف من دولة لأخرى، فالمعايير القائمة تختلف بالضرورة كلما اختلفت تلك العوامل، وعموما تتحدد المعايير في دولة ما على أساس المدخل المتبع في إصدارها. وعليه، ظهر على المستوى الدولي نموذجان محاسبيان رئيسيان أحدهم أنجلوسكسوني والآخر أوروبي، وقد برزت آثار اختلاف المعايير المحاسبية بين الدول بشكل واضح خاصة على إثر التحولات الجوهريّة التي شهدتها الإقتصاد العالمي في الآونة الأخيرة، وما ترتب عنها من تعاظم في دور المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية على المستوى الدولي، ذلك ما فرض على المحاسبة ضرورة الإستجابة لهذه المتطلبات الجديدة من أجل الخروج من معالجة المشاكل المحاسبية على المستوى المحلي إلى معالجتها على نطاق دولي، وهو ما أدى إلى ظهور المحاسبة الدولية، والتي تتجسد في تحقيق قدر من التوافق فيما بين الممارسات المحاسبية لمختلف الدول، من خلال وضع مجموعة من المبادئ والمعايير المحاسبية النموذجية بحيث تصلح للتطبيق في مختلف دول العالم¹.

وعلى غرار دول العالم، انتهجت الجزائر منهج الإصلاح في النظام المحاسبي من خلال الانتقال من نظام المخطط المحاسبي الوطني إلى تطبيق النظام المحاسبي المالي الذي يتقيد بالتسجيل وفق الميزات والحقائق الاقتصادية للمعاملات والأحداث استجابة لمتطلبات المستثمرين الذين يتطلعون لمعلومات تمتاز بالشفافية والمصادقية التي تعكس الوضعية الحقيقية للمؤسسة².

(1-1) الإطار المفاهيمي للنظام المحاسبي المالي:

في كل دول العالم، مهما كان توجهها الاقتصادي والسياسي، تعد المحاسبة لغة المال دوما وهي في حالة تطور وإصلاح، وتغبر عن أداة للتسجيل الرقمي للقيمة التي تمثل المعاملات في نشاط أعمالها³.

❖ مفهوم النظام المحاسبي المالي:

جاء القانون رقم 07-11 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي الذي عوض نظام المخطط المحاسبي الوطني، ليحدد لنا مفهوم المحاسبة المالية في المادة 3 من القانون المذكور أعلاه على أنها "نظام لتنظيم المعلومات المالية، بحيث يسمح بتخزين معطيات قاعدية عديدة، يتم تصنيفها، تقييمها، تسجيلها وعرض قوائم تعكس صورة صادقة على الوضعية المالية وممتلكات المؤسسة ونجاعتها ووضعية خزنتها في نهاية السنة المالية"⁴.

❖ **مجال التطبيق:**

تطبق أحكام القانون 11/07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي على:

- كل شخص طبيعي أو معنوي ملزم عن طريق التنظيم أو التشريع بتحفظ الأحكام الخاصة؛
 - وتستنثى الأشخاص المعنوية الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية من تطبيق هذا القانون.
 - ينص القانون المذكور أعلاه أن المؤسسات الآتية ملزمة بمسك المحاسبة المالية⁶:
 - الشركات الخاضعة لأحكام القانون التجاري؛
 - التعاونيات؛
 - الأشخاص الطبيعيون أو المعنويون الذين ينتجون منتجات أو خدمات سلعية أو غير سلعية عند ممارسة الأنشطة الاقتصادية التي تتأسس على العقود التكرارية؛
 - كل شخص طبيعي أو معنوي خاضع عن طريق التنظيم أو التشريع.
- ويمكن للمؤسسات الصغيرة التي رقم أعمالها وعدد مستخدميها ونشاطها لا يتعدى الحد القانوني أن تمسك المحاسبة المالية المبسطة. كما أن شروط وقواعد تطبيق هذه المادة محددة عن طريق التنظيم.

❖ **الإطار التصوري للنظام المحاسبي المالي:**

المحاسبة علم تطوري لا يتسم بثورية المعرفة، إجتماعي يحافظ على الأعراف والتقاليد ويتوارثها، كون التغيير هو مؤشر لديناميكية المحاسبة وقدرتها على مواكبة التطور في بيئة الأعمال⁸.

دخل النظام المحاسبي المالي حيز التنفيذ ابتداء من أول جانفي 2010 خلفا لنظام المخطط المحاسبي الوطني الذي كان ساريا منذ 1975. وهذا النظام يحتوي إطارا تصوريا للمحاسبة المالية، معايير المحاسبة ومدونة الحسابات⁹:

- تسمح بإعداد القوائم المالية على أساس المبادئ المحاسبية المعترف بها عموما ولاسيما: محاسبة التعهد، استمرارية الاستغلال، القابلية للفهم، الملائمة، الصورة الصادقة، القابلية للمقارنة، التكلفة التاريخية، أسبقية الحقيقة الاقتصادية على المظهر القانوني؛
- يشكل الإطار التصوري للمحاسبة المالية دليلا لإعداد المعايير المحاسبية، تأويلها، واختيار الطريقة المحاسبية الملائمة عند عدم معالجة بعض المعاملات والأحداث الأخرى وفقا للمعيار أو لتأويل. كما يحدد هذا الإطار التصوري، الذي يتحدد عن طريق التنظيم، في: مجال التطبيق، المبادئ والاتفاقيات المحاسبية، ول من الأصول والخصوم ورؤوس الأموال الخاصة والإيرادات والأعباء؛
- وتحدد المعايير المحاسبية في: قواعد تقييم ومحاسبة كل من الأصول والخصوم والأعباء والإيرادات، ومحتوى وطريقة إعداد القوائم المالية.

❖ أسباب تبني الجزائر النظام المحاسبي المالي:

في ظل التوجهات الاقتصادية للجزائر، أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب لمتطلبات المهنيين والمستثمرين، الأمر الذي أدى إلى ممارسة ضغطا اقتصاديا على السلطات العمومية للتعجيل بعملية إصلاح المخطط المحاسبي الوطني نسخة 1975 وذلك لأسباب مختلفة يمكن التطرق إليها على جانبين¹⁰:

- الأسباب الداخلية:

من أهمها نذكر:

- تحول دور الدولة من الميدان الاقتصادي والتجاري من طرف فعال إلى دور منظم؛
- أصبح المخطط المحاسبي الوطني لا يستجيب للتوجه الاقتصادي للجزائر؛
- يستجيب المخطط بالدرجة الأولى إلى المستلزمات الجبائية، وتم وصفه بأنه نظام لتحديد الضرائب؛
- تغطي النظرة القانونية في المخطط المحاسبي الوطني على النظرة الاقتصادية؛
- أصبحت المؤسسات الاقتصادية من خلال النظام المحاسبي الوطني، تستعمل مبدأ "الحيطه والحذر" بصفة مبالغ فيها عوضا عن مبدأ "الصورة الوفية"؛
- وقد افترق نظام 1975 للإطار المفاهيمي الذي من شأنه أن يقلل من البدائل المقدمة من طرف المهنيين عند تقديمهم لحلول تخص نفس الإشكالية.

- والأسباب الخارجية:

من أهمها نذكر:

- يعتبر تبني النظام المحاسبي المالي وفق المعايير المحاسبية الدولية استجابة لمتطلبات الشراكة مع الاتحاد الأوربي ومشروع الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية، مما يسمح بتكوين علاقات دولية للمؤسسات الجزائرية، الأمر الذي يتطلب منها تطبيق هذه المعايير لرفع جودة المعلومات المالية المنشورة في تقاريرها المالية؛
- ظهرت في عدة بلدان احتياجات إضافية في التمويل من القطاع الخاص، وذلك بعدما تحولت مهمة الدولة من راعية لهذا القطاع إلى مشرفة عليه؛
- عند البحث على موارد مالية جديدة، أصبحت المؤسسات لا تقتصر على الأسواق المحلية فقط، وإنما أصبحت تلجأ إلى الأسواق المالية الدولية؛
- عند طلب الاستفادة من أية خدمة كانت من الأسواق المالية الدولية، يشترط الامتثال بمعايير المحاسبة الدولية؛
- ويستلزم التفتح الاقتصادي استعمال معلومات صحيحة وموثوقة وموحدة ومعدة وفق المعايير الدولية للمحاسبة، وذلك تسهيلا لنقل المعلومات الاقتصادية، وعمليات التجميع المحاسبي للمؤسسات متعددة الجنسيات من أجل اتخاذ أنجع القرارات.

❖ أهداف النظام المحاسبي المالي:

- يسعى النظام المحاسبي المالي إلى تقديم معلومات مالية ذات جودة عالية من خلال تبنيه لمعايير المحاسبة الدولية من أجل تحقيق أهداف عدة يمكن تلخيصها في¹¹:
- إيجاد حلول محاسبية للعمليات التي لم يعالجها المخطط المحاسبي الوطني؛
- تقريب الممارسات المحاسبية الوطنية من الممارسات الدولية القائمة على المعايير المحاسبية الدولية؛
- تمكين المؤسسات الاقتصادية من تقديم تقارير مالية تتميز بمعلومات ذات جودة عالية وأكثر شفافية؛

- تقييم عناصر الميزانية وفق مبدأ الصورة العادلة.
- يسمح النظام المحاسبي المالي بتحسين التوافق من حيث مكان وزمان الحالات المالية مما يسهل العمل؛
- وتحسين جودة المعلومات التي ينتجها النظام المحاسبي المالي مما يؤدي إلى رفع كفاءة أداء الإدارة بالوصول إلى معلومات ملائمة لاتخاذ القرارات الصائبة خاصة للمستثمرين في السوق المالية.

ويتميز النظام المحاسبي المالي بأربع استحداث أساسية جديدة:

1. اعتماد الحل الدولي الذي يقرب التطبيق المحاسبي للجزائر من التطبيق الدولي، والذي يسمح للمحاسبة بالسير مع قاعدة تصورية ومبادئ أكثر تكيفا مع الاقتصاد الجديد وإنتاج معلومة مفصلة؛
2. توضيح المبادئ والقواعد التي يجب أن تسير التطبيق المحاسبي لا سيما تسجيل المعاملات، تقييمها وإعداد القوائم المالية؛
3. التكفل باحتياجات المستثمرين الحالية والمحتملة، الذين يملكون معلومات مالية منسقة، قابلة للقراءة وتسمح بالمقارنة واتخاذ القرار؛
4. وتمكين المؤسسات الصغيرة من تطبيق نظام معلوماتي قائم على محاسبة بسيطة.

كما يمكن أن تظهر بعض المزايا التي يوفرها تطبيق النظام المحاسبي المالي في كونه قريب من التطبيقات المحاسبية العالمية المتطورة باعتباره متوافق مع المعايير المحاسبية الدولية، وسد للثغرات من خلال تطبيق نظام محاسبي مالي يرتبط بالواقع الاقتصادي للعمليات أكثر منها عن طبيعتها القانونية، بوضع أدوات تتلاءم مع جميع المعطيات وتحليلها بشكل يرسخ التسيير الشفاف للمؤسسات، كما أنه يؤدي إلى ترقية التعليم المحاسبي بشكل عام ويساهم في تعزيز مسار اندماج الجزائر في الاقتصاد العالمي ويساعد على إنشاء وظهور سوق مالية تضمن سيولة رؤوس الأموال من خلال تشجيع الاستثمار بعد تقديم معلومات دقيقة سهلة القراءة لمستخدميها.

❖ شروط تطبيق النظام المحاسبي المالي:

من أجل تحقيق الأهداف والمزايا المرجوة من النظام المحاسبي المالي، يتطلب وضع تعديلات هامة في قوانين الدولة التي لها علاقة مع المحاسبة المالية وخاصة: القانون التجاري، قانون الضرائب المباشرة والرسوم المماثلة، وقوانين المالية والنصوص التطبيقية.

وقد تناول المعيار المحاسبي الدولي للإقرار المالي IFRS1 النطاق الذي على أساسه تعرض المؤسسة قوائمها المالية الأولى طبقا لمعايير المحاسبة الدولية، ويضع قواعد أساسية يجب أن تلتزم بها المؤسسة عندما تطبق هذه المعايير لأول مرة باعتبارها أساس إعداد قوائمها المالية ذات الأغراض العامة، فهو يسري على جميع المؤسسات التي تعرض لأول مرة قوائمها المالية طبقا للمعايير المحاسبية الدولية¹².

(2-1) إعداد القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية:

للحكم على مدى سلامة تمثيل القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي، لا بد من استخدام المبادئ المحاسبية كميّيار، والتي يتوجب على كل شخص أن يكون عنده الإلمام بها¹³.

❖ مفهوم وأهداف القوائم المالية:

تمثل القوائم المالية للمؤسسة عرضا هيكليا لمركزها المالي وما أنجزته من معاملات، وتقديم المعلومات اللازمة عن المصادر الاقتصادية للمؤسسة والحقوق المرتبطة، وكذلك انعكاسات المعاملات والأحداث والظروف التي تغير المصادر والمطالبات المرتبطة بها.

تهدف القوائم المالية إلى تقديم معلومات حول الوضعية المالية للمؤسسة، وتستعمل هذه المعلومات من طرف مجموعة من الأطراف لاتخاذ القرارات الاقتصادية¹⁴. يلخص الجدول المالي أهداف القوائم المالية¹⁵:

الجدول رقم (1) : أهداف القوائم المالية

هدف القوائم المالية			
الوضعية المالية	الملائمة	التغير في الوضعية المالية	الفائدة
- قياس قدرة المؤسسة على توليد تدفقات الخزينة؛ - تقييم حاجات المؤسسة من الفروض المستقبلية وتدفقات الخزينة؛ - قياس قدرة المؤسسة على احترام التزاماتها المالية عند تاريخ الاستحقاق.	- قياس قدرة المؤسسة على توليد تدفقات الخزينة على أساس الموارد الموجودة؛ - إعداد حكم حول الفعالية التي تمكن المؤسسة من استخدام موارد إضافية.	- تقييم نشاطات الاستثمار، التمويل، والعمليات خلال السنة المالية؛ - تقييم قدرة المؤسسة على توليد تدفقات الخزينة ومعادلات الخزينة، وتحديد حاجيات المؤسسة لاستعمال تدفقات الخزينة	
تتواجد أساسا في الميزانية.	تتواجد أساسا في قائمة النتيجة الإجمالية.	تتواجد أساسا في جدول تدفقات الخزينة.	الوثيقة المرجعية

المصدر: BARBE Odile & DIDELOT Laurent, «Maitriser les IFRS: Inclus Ifrs Pme», ed. Les guides de gestion RF (5^e ed.), Paris, 2010, p. 27.

❖ أهمية المعايير المحاسبية الدولية في إعداد القوائم المالية:

تكتسي معايير المحاسبة الدولية أهمية بالغة، جعلت المنظمات المهنية في كثير من دول العالم تهتم بوضع معاييرها من أجل الحصول على قوائم مالية تتميز بمعلومات أكثر شفافية ودقة تساعد مستخدميها على إتخاذ مختلف القرارات، حيث وضعت المعايير المحاسبية الدولية معيارا خاصا بالتقارير المالية وهو المعيار المحاسبي الدولي رقم "1" بعنوان "عرض البيانات المالية" بالإضافة إلى وجود في نهاية كل معيار من المعايير المحاسبية الدولية فقرة مستقلة تتناول موضوع الإفصاح عن السياسات أو الطرق المستخدمة في قياس الأحداث الاقتصادية وأثار التغير فيها وتعليمات بشأن العرض في القوائم المالية.

- وقد نص المعيار المحاسبي الدولي على عدة اعتبارات يجب الانطلاق منها في إعداد القوائم المالية، ويعرض فيما يلي أهمها:
- يجب أن تعرض القوائم المالية المركز المالي والأداء المالي والتدفقات النقدية للمؤسسة بما يحقق العدالة في العرض؛
 - الإفصاح عما إذا كانت القوائم المالية تتفق مع ما تفرضه معايير المحاسبة الدولية وتطبق كل معيار ينطبق عليها؛
 - الإفصاح عن أية مخالفة لمتطلبات معايير المحاسبة الدولية وعرض الأثر المالي لذلك؛
 - اختيار وتطبيق السياسات المحاسبية بما ينسجم مع متطلبات المعايير المحاسبية الدولية؛
 - يجب عرض كل بند مادي بشكل منفصل في التقرير المالية وتجميع البنود غير المادية مع المبالغ ذات الوظيفة المتشابهة؛
 - الإفصاح عن المعلومات المقارنة؛
 - وتحديد كل مكونات القوائم المالية بشكل واضح وعرض المعلومات التالية بشكل واضح وصحيح:
 - اسم المؤسسة صاحبة القوائم المالية؛
 - توضيح عوائد القوائم للمؤسسة الفردية أو لمجموعة من المؤسسات؛
 - تاريخ التقرير أو الفترة التي تغطيه.
- وقد عرض المعيار رقم 1 مكونات القوائم المالية كما يلي¹⁶:
- الميزانية؛
 - حسابات النتائج؛
 - تغيرات رؤوس الأموال الخاصة؛
 - جدول تدفقات الخزينة؛
 - والطرائق المحاسبية والملاحق.

❖ عرض القوائم المالية وفق المعايير المحاسبية الدولية:

✓ قائمة المركز المالي "الميزانية":

- عرفت المادة 33 من المرسوم التنفيذي 156/08 المؤرخ في 26 ماي 2008 والمتضمن تطبيق أحكام النظام المحاسبي المالي الميزانية كما يلي: "تحدد الميزانية بصفة منفصلة عناصر الأصول وعناصر الخصوم مع الفصل بين العناصر الجارية والعناصر غير الجارية"¹⁷. وقد نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 1 على المعلومات التي يجب عرضها في الميزانية كحد أدنى وهي كما يلي¹⁸:
- **بالنسبة إلى الأصول:** التثبيات غير المادية، التثبيات المادية، الأصول المالية الثابتة، التثبيات المالية، الذمم على الضرائب، الضرائب المؤجلة، الأصول الأخرى للضرائب، المخزونات، الزبائن، والمدينين الآخرين والأصول المماثلة الأخرى، الخزينة ومعادلات الخزينة؛
 - **وبالنسبة إلى الخصوم:** رؤوس الأموال الخاصة قبل التوزيعات المقررة أو المقترحة بعد تاريخ إقفال الحسابات، الخصوم الخارجية، الديون الضريبية الموجودة، الخصوم الضريبية الأخرى، مؤونات الأعباء والخصوم المماثلة، الخصوم غير الجارية التي تتضمن الفائدة، الموردون والدائنين الآخرين، وأموال الخزينة السلبية.

✓ حساب النتائج:

عرفت المادة 34 من المرسوم التنفيذي 156/08 حساب النتائج كما يلي: "حساب النتائج هو قائمة لإجمالي الأعباء والمنتجات التي أنجزها الكيان خلال الدورة، ولا يأخذ بعين الاعتبار تاريخ السداد، وعلى سبيل الاختلاف، تظهر النتيجة الصافية للدورة". وتم تحديد المعلومات التي يجب عرضها كحد أدنى في حساب النتائج كما يلي¹⁹:

- تحليل الأعباء حسب طبيعتها تسمح بتحديد الهامش الخام، القيمة المضافة، الفائض الخام للاستغلال؛
- نواتج الأنشطة العادية؛
- النواتج المالية والأعباء المالية؛
- أعباء المستخدمين؛
- الضرائب، الرسوم، والمدفوعات المماثلة؛
- أقساط الإهلاكات وخسائر القيمة الخاصة بالنتيقات المادية؛
- أقساط الإهلاكات وخسائر القيمة الخاصة بالنتيقات غير المادية؛
- نتيجة الأنشطة العادية؛
- العناصر غير العادية (النواتج والأعباء)؛
- النتيجة الصافية لفترة قبل التوزيع؛
- بالنسبة للشركات ذات الأسهم، النتيجة الصافية للسهم.

✓ قائمة التدفقات النقدية:

نص المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 على عرض قائمة التدفقات النقدية وذلك بتصنيف التدفقات النقدية وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية. وقد تم تعريف التدفقات النقدية حسب المعايير المحاسبية الدولية بأنها التدفقات الداخلة والخارجة من النقدية وما يعادلها، كما حددت أنواع الأنشطة كما يلي:

- **أنواع أنشطة تدفقات الخزينة:** عرض المعيار المحاسبي الدولي رقم 7 أنواع أنشطة تدفقات الخزينة كما يلي²⁰:

- الأنشطة التشغيلية: هي الأنشطة الرئيسية لتوليد إيرادات المؤسسة والأنشطة الأخرى التي لا تعتبر من الأنشطة الاستثمارية أو التمويلية؛
- الأنشطة الاستثمارية: تتمثل في امتلاك أصول طويلة الأجل والتخلص منها وغيرها من الاستثمارات التي تدخل ضمن البنود التي تعادل النقدية؛
- والأنشطة التمويلية: هي الأنشطة التي ينتج عنها تغييرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المؤسسة.

- **وطرق إعداد قائمة تدفقات الخزينة:** عرض المعيار المذكور أعلاه طريقتين لإعداد قائمة تدفقات الخزينة، ويجب على المؤسسات اختيار إحدهما وهما: الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

- الطريقة المباشرة: تقوم هذه الطريقة على عرض الأنواع الرئيسية لإجمالي المقبوضات النقدية وإجمالي المدفوعات النقدية موزعة وفقا للأنشطة التشغيلية والاستثمارية والتمويلية؛
- والطريقة غير المباشرة: تنطلق هذه الطريقة من رقم صافي الربح أو الخسارة، حيث تقوم بتعديل آثار العمليات ذات الطبيعة غير النقدية وبأية مبالغ مؤجلة أو مستحقة عن مقبوضات أو مدفوعات نقدية تشغيلية في الماضي أو في المستقبل، وكذلك بنود الدخل أو المصروفات المتعلقة النقدية الاستثمارية أو التمويلية.

✓ جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة:

يشكل جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة تحليلا لتحركات رؤوس الأموال الخاصة التي أثرت في كل فصل من الفصول التي تشكل رؤوس الأموال الخاصة للمؤسسة خلال السنة المالية. والمعلومات التي يجب عرضها كحد أدنى في جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة كما يلي²¹:

- النتيجة الصافية للسنة المالية؛
- تغيرات الطرائق المحاسبية وتصحيح الأخطاء التي تؤثر مباشرة على تسجيل رؤوس الأموال الخاصة؛
- النواتج والأعباء الأخرى المسجلة مباشرة على رؤوس الأموال الخاصة في إطار تصحيح الأخطاء؛
- عمليات الرأسمالية (الزيادة، التخفيض، التسديد)؛
- توزيع النتيجة والتخصيصات المقررة خلال السنة المالية.

✓ وملحق القوائم المالية

يحتوي ملحق القوائم المالية على معلومات حول النقاط الآتية متي كانت هذه المعلومات تكتسي طابعا هاما أو مفيدة لفهم العمليات الواردة في القوائم المالية²²:

- القواعد والطرائق المحاسبية لمسك المحاسبة وإعداد القوائم المالية (المطابقة للمعايير موضحة، وكل مخالفة مفسرة ومبررة)؛
- مكملات المعلومات الضرورية لحسن فهم الميزانية، حساب النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغيرات رؤوس الأموال الخاصة؛
- المعلومات التي تخص الشركات المساهمة، والمؤسسات المشتركة، أو الفروع أو الشركة الأم وكذا المعاملات التي تتم عن طريق المؤسسات أو مسيريهها؛
- المعلومات ذات الطابع العام أو الخاص بإحدى المعاملات الخاصة الضرورية من أجل الحصول على الصورة الوافية.

(2) أثر تطبيق النظام المحاسبي المالي على جودة المعلومات:

تعتبر المعلومات في الوقت الراهن، سلعة باهظة الثمن تسعى مختلف الجهات إلى الحصول عليها بشتى الطرق، ومن أجل السيطرة على هذه المعلومات كان لا بد من إيجاد نظم تلتئم من خلالها المعلومات، وتشاد أنظمة المعلومات القائمة على الحسابات الآلية من أجل توفير المعلومات القابلة للاستخدام لمتخذي القرارات، وتتمثل المعلومات في البيانات التي تمت معالجتها بطريقة محددة لتعطي معنى كاملا يمكن من استخدامها، ويسعى النظام المحاسبي المالي من خلال تبنيه المعايير المحاسبية الدولية من توفير معلومات مناسبة لترشيد القرارات الاقتصادية.

(1-2) جودة المعلومات:

الجودة أو النوعية²³ مصطلح يعني حالة الخلو من العيوب والسلبيات والتناقضات الكبيرة، ويتم هذا عن طريق الالتزام بالمعايير القابلة للقياس والقابلة للتحقق، والتي بإمكانها إرضاء متطلبات محددة للعملاء أو المستخدمين. وحسب قاموس أكسفورد، فإن الجودة تعني الدرجة العالية من النوعية أو القيمة.

يحدد معيار أيزو 8402-1986 الجودة، على أنها "مجمّل السمات والخصائص للمنتج أو الخدمة التي تجعله قادراً على تلبية الاحتياجات المذكورة صراحة أو المضمنة". ثم ما لبث أن تعمم مفهوم الجودة ليصبح متعلقاً بكل ما له صلة بالمؤسسة من إدارة وورشات ومنتجات وخدمات تابعة لها .

إن تنظيم الجودة في المؤسسة تتم بآليات ووسائل لكل قسم على حدة، ونظم مكتوبة للتوفيق بين جودة أقسام المؤسسة، بغرض التحكم في هذه الجودة وكذلك لضمانها، ومنها: جودة المنتجات، جودة الخدمات وجودة المعلومات...

بحسب تعريف النظام المعياري العالمي (أيسو) ISO 9000 (عام 2005)، فإن الجودة تحدد مدى انطباق مواصفات منتج أو خدمة للمواصفات المطلوبة، ويمكن أن توصف الجودة بعدة صفات تعبر عن تصنيفها، مثل: جودة سيئة، أو جودة جيدة أو جودة ممتازة. وللمعلومات المحاسبية أهمية في اتخاذ القرارات الخاصة بالمؤسسات الاقتصادية

(2-2) جودة المعلومات المحاسبية:

إن المعلومات المحاسبية هي بيانات يتم جمعها، تحليلها وتقييمها، ومن ثم تقديمها على شكل قوائم وجدّال لإعطاء النتيجة النهائية على مستوى المؤسسة، قصد اتخاذ القرارات والوقوف عند مراكز القوة وأخذ العبرة منها وكذا تقاضي مواطن الضعف²⁴.

إن المعلومات المحاسبية هي وسيلة يستفيد منها مسئولو المؤسسة وهي نظام إعلامي تزود كل من يتعامل مع هذه المؤسسة بالبيانات الضرورية كالزبائن، الموردين، المساهمين، الإدارة الجبائية ومختلف هيئات الرقابة.

لأجل هذا، لابد من تقديم هذه المعلومات في طبق نظيف وبأقل التكاليف من خلال جدول المدخلات ومخرج المعلومات²⁵، كما يجب أن تكون لهذه المعلومات وكذا للقوائم المالية كل المصداقية والمهنية، وأن تتسم بالشفافية والموضوعية؛ ذلك أن دقة هذه المعلومات ومصداقيتها تكون مرهونة بتطبيق القواعد الأساسية لتسجيل البيانات وكذا الارتكاز على المبادئ المحاسبية والاعتماد عليها، بمعنى أنه لا يمكن للمعلومات، مهما كان الأمر، أن تحظى بالقبول إلا إذا تم تطبيق هذه المبادئ المحاسبية بالحرف الواحد، وعلى أحسن ما يرام.

❖ الخصائص النوعية التي تحدد مدى منفعة معلومات القوائم المالية:

الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات الظاهرة في التقارير المالية مفيدة للمستخدمين، وتتمثل في الخصائص النوعية الأساسية الأربعة التالية: القابلية للفهم، الملائمة، الموثوقية، والقابلية للمقارنة²⁶.

✓ القابلية للفهم:

إن إحدى الخصائص الأساسية للمعلومات التي تظهر بالتقارير المالية هي قابليتها للفهم المباشر من قبل المستخدمين. لهذا الغرض، فإنه من المفترض أن لدى المستخدمين مستوى معقول من المعرفة في الأعمال والنشاطات الاقتصادية والمحاسبية، وأن لديهم الرغبة في دراسة المعلومات بقدر معقول من العناية. إضافة فإنه يجب عدم استبعاد المعلومات حول المسائل المعقدة التي يجب إدخالها في التقارير المالية إن كانت ملائمة لحاجات صانعي القرارات الاقتصادية بحجة أنه من الصعب فهمها من قبل بعض المستخدمين.

✓ الملائمة:

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون ملائمة لحاجات صانعي القرارات، وتمتلك المعلومات خاصية الملائمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية والحاضرة والمستقبلية أو عندما تؤكد أو تصحح تقييماتهم الماضية. كما أن خاصيتي التنبؤ والتأكد للمعلومات متداخلتين، فعلى سبيل المثال، المعلومات حول المستوى الحالي للأصول المملوكة وبنيتها ذات قيمة للمستخدمين في محاولتهم للتنبؤ بقدرة المؤسسة على انتهاز الفرص وعلى التصدي للأوضاع المعاكسة، وتلعب نفس المعلومات الدور التأكيدي فيما يتعلق بالتنبؤات الماضية. وغالبا ما تستخدم المعلومات حول المركز المالي والأداء في الماضي كأساس للتنبؤ بالمركز المالي والأداء المستقبلي ومسائل أخرى تهم المستخدمين مباشرة، مثل أرباح الأسهم ومدفوعات الأجور وتحركات أسعار الأسهم، ومقدرة المؤسسة على مواجهة التزاماتها عندما تستحق. وحتى يكون للمعلومات قدرة تنبؤية، فإنه ليس بالضرورة تكون على شكل تنبؤات صريحة، وإنما القدرة على عمل تنبؤات من التقارير المالية تتعزز من خلال الأسلوب الذي تعرض فيه المعلومات عن العمليات المالية والأحداث الماضية. كما تتأثر ملائمة المعلومات بطبيعتها وبأهميتها النسبية، ففي بعض الحالات فإن طبيعة المعلومات لوحدها، تعتبر كافية لتحديد ملائمتها، فعلى سبيل المثال، الإفصاح عن قطاع جديد تعمل فيه المؤسسة يؤثر على المخاطر والفرص المتاحة للمؤسسة بغض النظر عن الأهمية النسبية للنتائج التي حققها القطاع في فترة وضع التقرير. كما تعتبر المعلومات ذات أهمية نسبية إذا كان حذفها أو تحريفها يمكن أن يؤثر على القرارات الاقتصادية التي يتخذها المستخدمون اعتمادا على التقارير المالية، وتعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر في ضوء الظروف الخاصة للحذف أو التحريف.

✓ الموثوقية:

لكي تكون المعلومات مفيدة فإنه يجب أن تكون موثوقة ويعتمد عليها، وتمتلك المعلومات خاصية الموثوقية إذا كانت خالية من الأخطاء الهامة والتحيز، وكان بإمكان المستخدمين الاعتماد عليها كمعلومات تعبر بصدق عما يقصد أن تعبر عنه أو من المتوقع أن تعبر عنه. ويمكن أن تكون المعلومات ملائمة ولكن غير موثوقة بطبيعتها أو طريقة تمثيلها.

✓ والقابلية للمقارنة:

يجب أن يكون المستخدمون للتقارير المالية قديرين على مقارنة هذه التقارير عبر الزمن من أجل تحديد الاتجاهات في المركز المالي وفي الأداء، كما يجب أن يكون بمقدورهم مقارنة التقارير المالية للمؤسسات المختلفة من أجل أن يقيموا مراكزها المالية النسبية، والأداء والتغيرات في المركز المالي. وعليه، فإن عملية قياس وعرض الأثر المالي للعمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى يجب أن تتم على أساس ثابت ضمن المؤسسة وعبر الزمن لتلك المؤسسة وعلى أساس ثابت للمؤسسات المختلفة. ومن أهم ما تتضمنه خاصية القابلية للمقارنة إعلان المستخدمين عن السياسات المحاسبية المستخدمة في إعداد التقارير المالية، وأي تغييرات في هذه السياسات، ويجب أن يكون المستخدمون قادرين على تحديد الاختلافات في السياسات المحاسبية المستخدمة في المؤسسة نحو العمليات المالية المتشابهة والأحداث الأخرى من فترة زمنية لأخرى وبين المؤسسات المختلفة، فتنطبق المعايير المحاسبية الدولية بما في ذلك الإفصاح عن السياسات المحاسبية يساعد في تحقيق القابلية للمقارنة. كما يجب الإشارة إلى أن الحاجة للمقارنة لا يجب أن تختلط مع مفهوم التوحيد، كما يجب أن لا تعوق عملية تقديم معايير محاسبية محسنة، فمن غير المناسب للمؤسسة أن تستمر في سياسة المحاسبة بنفس الأسلوب من عملية مالية أو حدث آخر إذا كانت هذه السياسة لا تتفق مع خاصية الملائمة والموثوقية، كما أنه من غير المناسب للمؤسسة أن تبقى على سياساتها المحاسبية دون تعديل إن وجدت سياسات بديلة أكثر ملائمة وموثوقية.

ومن المهم أن تظهر التقارير المالية المعلومات المقابلة للفرات السابقة من أجل مساعدة المستخدمين في مقارنة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة عبر الزمن.

❖ خصائص المعلومات الموثوقة:

أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية خمسة خصائص حتى تكون معلومات موثوقة وهي مرتبة تبعا لأهميتها كما يلي²⁷:

✓ التعبير الصادق:

لكي تكون المعلومات موثوقة فإنها يجب أن تمثل المعلومات بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تمثلها أو من المتوقع أن تعبر عنها، فالميزانية العمومية مثلا يجب أن تمثل بصدق عن الأحداث المالية والعمليات الأخرى التي ينشأ عنها طبقا لمعايير الاعتراف بالأصول والالتزامات وحقوق الملكية في المؤسسة في تاريخ هذه الميزانية. وتعارض غالبية المعلومات المالية إلى بعض المخاطر كونها لا ترقى إلى التعبير الصادق الذي يفهم أنها تصوره، وهذا ليس راجعا إلى التحيز فيها ولكن إلى الصعوبات الملازمة والمتصلة في التعرف على العمليات المالية والأحداث الأخرى التي يجب قياسها، أو في تصميم واستخدام وسائل قياس وعرض لإيصال الرسائل التي تتسجم مع تلك العمليات المالية والأحداث.

في حالات محددة، تعتبر عملية قياس الآثار المالية لبعض العناصر غير مؤكدة لدرجة أن المؤسسة عموماً لا تعترف بها في القوائم المالية، فعلى سبيل المثال، رغم أن غالبية المؤسسات تكون شهرة عبر الزمن، إلا أنه من الصعب التعرف على هذه الشهرة وقياسها بدرجة ثقة، إلا أنه في حالات أخرى ربما يكون من الملائم الاعتراف ببعض العناصر والإفصاح عن مخاطر الخطأ المحيط بعملية الاعتراف بها وقياسها.

✓ الجوهر قبل الشكل:

لكي نعبر المعلومات تعبيراً صادقاً للعمليات المالية والأحداث الأخرى التي يفهم أنها تعبر عنها، فمن الضروري أن تكون قد تمت المحاسبة عنها وقدمت طبقاً لجوهرها وحقيقتها الاقتصادية وليس لمجرد شكلها القانوني، فجوهر العمليات المالية والأحداث الأخرى ليس دائماً متطابقاً مع تلك التي تظهر في شكلها القانوني.

✓ الحياد:

يجب أن تتصف المعلومات المعروضة في القوائم المالية بالحياد والخلو من التحيز حتى تكون موثوقة، ولا تعتبر القوائم المالية محايدة إذا كانت طريقة اختيار أو عرض المعلومات المالية تؤثر على صنع القرار أو الحكم بهدف تحقيق نتيجة محددة سلفاً.

✓ الحيطه والحذر:

لا بد أن يواجه معدي القوائم المالية حالات عدم التأكد المحيطة والملازمة لكثير من الأحداث والظروف، مثل قابلية تحصيل الديون المشكوك فيها، وتقدير العمر الإنتاجي للأصول الثابتة ومطالبات الضمانات التي يمكن أن تحدث. ويعترف بمثل هذه الحالات من عدم التأكد من خلال الإفصاح عن طبيعتها ومدى تأثيرها ومن خلال ممارسة مبدأ الحيطه والحذر عند إعداد القوائم المالية، ويقصد بالحيطة والحذر تبني درجة من الحذر في وضع التقديرات المطلوبة في ظل عدم التأكد بحيث لا ينتج عنه تضخيم للأصول والدخل أو تقليل للالتزامات والمصروفات، ولا تعني ممارسة مبدأ الحيطه والحذر خلق احتياطات سرية أو وضع مخصصات مبالغ فيها، أو تقليل متعمد للأصول والدخل أو مبالغة متعمدة للالتزامات والمصروفات حيث عندها لا تكون القوائم المالية محايدة وعليه لن تمتلك خاصية الموثوقية.

✓ والاكتمال:

لكي تكون المعلومات المالية للقوائم المالية موثوقة فإنه يجب أن تكون كاملة ضمن حدود الأهمية النسبية والتكلفة. إن أي حذف في المعلومات يمكن أن يجعلها خاطئة أو مضللة وهكذا تصبح غير موثوقة وغير ملائمة.

❖ القيد على المعلومات الملائمة والموثوقة:

من أجل الاعتماد على معلومات ملائمة وموثوقة تساعد مستخدميه في اتخاذ مختلف القرارات، هناك قيود يجب احترامها وتتمثل فيما يلي²⁸:

✓ التوقيت المناسب:

إذا حدث أي تأخير في تقديم التقارير المالية فإن المعلومات قد تفقد ملائمتها، لذا فالإدارة بحاجة إلى الموازنة بين جدوى رفع التقارير في الوقت المناسب وتوفير المعلومات الموثوقة. فلكي تقدم المعلومات في الوقت المناسب يجب تقديم التقارير دون أن تكون كافة أوجه العمليات المالية أو الأحداث الأخرى معروفة، وهذا يضعف الموثوقية، وبالمقابل إذا تم تأخير تقديم التقارير حتى تعرف كافة الأمور فإن المعلومات قد تكون موثوقة بشكل كبير ولكن ذات فائدة قليلة للمستخدمين الذين اضطروا لاتخاذ قراراتهم في فترة الانتظار، لذلك يجب تحقيق موازنة بين الملائمة والموثوقية وذلك بالأخذ بعين الاعتبار خدمة حاجات متخذي القرارات الاقتصادية بأفضل شكل.

✓ الموازنة بين التكلفة والمنفعة:

تعتبر الموازنة بين التكلفة والمنفعة قيد أكثر منها خاصية نوعية، فالمنافع المأخوذة من المعلومات يجب أن تفوق تكاليف تزويد هذه المعلومات، ولكن تقييم المنافع والتكاليف عملية تتطلب اجتهادا يعتمد بشكل رئيسي على التقدير، بالإضافة إلى ذلك فإن التكاليف قد لا تقع بالضرورة على أولئك الذين يستفيدون من المنافع، كما أن المنافع قد يستفيد منها آخرون غير الذين أعدت من أجلهم المعلومات فعلى سبيل المثال فإن توفير معلومات إضافية للمقرضين يمكن أن يقلل تكاليف الاقتراض على المؤسسة. لهذه الأسباب فإنه من الصعب إجراء اختبار التكلفة - المنفعة في حالة معينة، ومع هذا، فإن واضعي المعايير، بشكل خاص، وكذلك معدي ومستخدمي التقارير المالية يجب أن يأخذوا بعين الاعتبار هذا القيد.

✓ الموازنة بين الخصائص النوعية:

إن الهدف من الموازنة بين الخصائص النوعية للمعلومات هو تحقيق توازن مناسب بين الخصائص من أجل تحقيق هدف التقارير المالية.

✓ والصورة الصحيحة والعادلة:

توصف التقارير المالية عادة بأنها تظهر بصورة صحيحة وعادلة، أو تمثل عدالة المركز المالي، والأداء والتغيرات في المركز المالي للمؤسسة، ومع أن هذا الإطار لا يتعامل مباشرة مع هذه المفاهيم، إلا أن تطبيق الخصائص النوعية الأساسية والمعايير المحاسبية المناسبة يترتب عليه عادة تقارير مالية تظهر بصورة صحيحة وعادلة أو تمثل بعدالة هذه المعلومات.

خاتمة:

من الأهداف الأساسية للنظام المحاسبي المالي، وضع أدوات تتكيف والبيئة الجديدة التي تولدت على إثر الإصلاحات الاقتصادية للجزائر والعلاقات الارتباطية الجديدة خاصة دخولها في الشراكة مع الاتحاد الأوروبي وفتح اقتصادها على اقتصاد السوق، وإنشاء بورصة الجزائر، والتقدم الملحوظ الذي يميز المفاوضات مع منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى الرغبة الملحة في تلبية حاجات المستعملين الجدد للمعلومة المحاسبية والمالية خاصة المستثمرين المحليين والدوليين، هذه التحولات تحتم على الجزائر توفير معلومات ذات جودة عالية تتميز بالقابلية للفهم، والملائمة، والموثوقية، والقابلية للمقارنة، تساعد مستخدميها على إنجاز القرارات الصائبة، ما يستدعي تحديد طرائق محاسبية معتمدة وإعداد نظام محاسبي مالي يتماشى في معظمه والمعايير المحاسبية الدولية.

- ومن أجل زيادة جودة المعلومات المالية التي ينتجها النظام المحاسبي المالي، يجب:
- تنظيم ندوات وملتقيات حول موضوع معايير المحاسبة الدولية بمشاركة الجامعيين والمهنيين؛
 - تشجيع القائمين على إعداد التقارير المالية على إكمال دراستهم من خلال عمليات التسجيل في المعاهد والجامعات المتخصصة وتقديم التسهيلات اللازمة في ذلك؛
 - تكثيف البرامج التعليمية مع معايير المحاسبة الدولية؛
 - استدعاء خبراء محاسبين ومدققي الحسابات دوليين من أجل تنشيط دورات تعليمية؛
 - تبني برامج متطورة في الإعلام الآلي ومختلف التحديثات التي أصدرتها اللجان الدولية للمحاسبة؛
 - وتوثيق وشرح المبادئ المحاسبية الجديدة من أجل الرفع من مستوى الأداء.

- 1 بورويسة سعاد، «أثر تطبيق معايير المحاسبة الدولية في المؤسسة الاقتصادية: دراسة حالة عينة من المؤسسات الاقتصادية بولاية قسنطينة»، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة منتوري قسنطينة، 2010، ص ص 8-9.
- 2 جودي محمد رمزي، «إصلاح النظام المحاسبي الجزائري للتوافق مع المعايير المحاسبية الدولية»، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، دورية علمية تصدرها كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير لجامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 06، ديسمبر 2009، ص ص 67-86.
- 3 أبو الفتوح على فضالة، «التحليل المالي وإدارة الأموال»، ط. دار الكتب العلمية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1995، ص 249.
- 4 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 74، القانون 07 المؤرخ في 25 نوفمبر 2007 المتضمن النظام المحاسبي المالي، المادة 3.
- 5 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق، المادة 2.
- 6 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق، المادة 4.
- 7 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق، المادة 5.
- 8 المرجع السابق لـ بورويسة سعاد، مذكرة ماجستير، ص 13 [نقلا عن رضوان حلوة حنان، النموذج المحاسبي المعاصر من المبادئ إلى المعايير، دار وائل للنشر، عمان، 2003، ص ص 13-15].
- 9 الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، نفس المرجع السابق، المواد 6، 8، و9.
- 10 لعشيشي جمال، «محاسبة المؤسسة والجباية - وفق النظام المحاسبي المالي (دروس هادفة وتطبيقات محلولة)»، ط. دار متيجة للطباعة، الجزائر، 2011، ص ص 10-11.
- 11 المرجع السابق لـ لعشيشي جمال، ص ص 12-13.
- 12 طارق عبد العال، «دليل تطبيق معايير المحاسبة الدولية والمعايير العربية المتوافقة معها، حالات عملية محلولة: معايير المحاسبة الدولية من 32-41، والمعايير الدولية للتقارير المالية الجديدة من 1-7»، ط. الدار الجامعية، الإسكندرية، 2008، ص 302.
- 13 مقال، «كيفية حساب القوائم المالية»، تاريخ الموضوع: 2012/06/21، <http://ejabat.google.com/ejabat/thread?tid=50ca1a297ddcf710>
- 14 Robert OBERT, «Pratique des normes IAS/IFRS: Comparaison avec les règles françaises et les US Gaa», ed. Dunod (2° ed.), Paris, 2004, p. 52.
- 15 Odile BARBE & Laurent DIDELOT, «Maitriser les IFRS: Inclus Ifrs Pme», Les guides de gestion RF (5° ed.), Paris, 2010, p. 27.
- 16 Association Nationale Des Directeurs Financiers et de Contrôle de Gestion DFGC, Collection «Normes IAS/IFRS: Que faut-il faire? Comment s'y prendre?», ED. Organisation, (2° ed.), Paris, 2005, pp. 35-36.
- 17 Conseil National de la Comptabilité, «Le Système comptable financier», ed. ENAG, Alger, 2009, p.21.
- 18 DES ROBERT J., F., MECHIN F. & PUTEAUX H., «Normes IFRS et PME: Système comptable de convergence entre normes comptables françaises et standards de l'IASB», ed. Dunod, Paris, 2005, pp. 106-107.
- 19 المرجع السابق لـ Conseil National de la Comptabilité، ص 72.
- 20 المرجع السابق لـ حسين القاضي & مأمون حمدان، ص ص 277-278.
- 21 المرجع السابق لـ Conseil National de la Comptabilité، ص 76.
- 22 المرجع السابق لـ Conseil National de la Comptabilité، ص 76.

23 En français "qualité", et en anglais "quality".

24 ناصر محمد علي المجمل، «خصائص المعلومات المحاسبية وأثرها في اتخاذ القرارات (دراسة حالة مؤسسة اقتصادية)»، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية (تخصص محاسبة)، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة جامعة الحاج لخضر باتنة، 2009، ص 24.

25 BURLAUD Alain & SIMON Claude, Comptabilité de gestion: Coûts/contrôle, ed. Vuibert (3^e ed.), Paris, 2003, p. 109.

26 المرجع السابق ل أمين السيد أحمد لطفي، ص ص 50-55.

27 ارجع الى:

- المرجع السابق ل أمين السيد أحمد لطفي، ص ص 53-55؛

- إسماعيل خليل إسماعيل & ريان نعوم، «الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية بين النظرية والتطبيق»، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية، العدد الثلاثون، 2012، ص ص 281-308.

28 المرجع السابق ل أمين السيد أحمد لطفي، ص ص 56-57.